

تشريعات مواجهة الدُّروس الخصوصية

بين الميثاق والتقنين المقيّد (2)



د. خميس بن عبيد العجمي

رئيس الاتحاد العربي للمدارس الخاصة
رئيس مجلس أمناء مدارس كينو الخاصة بسلطنة عمان

لقد سبق وأن تناولنا في مقال سابق ظاهرة الدُّروس الخصوصية، وخضنا في أعماقها، فقمنا بسبر حقيقة وجودها في مجتمعاتنا، ووقفنا على أسباب ظهورها وانتشارها بشكل مهول، وما حملته من آثار انعكست على المجتمعات ككل، وعلى النظم التعليمية الرسمية على وجه الخصوص، وقمنا بفتح باب الحوار معكم لسماع آرائكم واقتراحاتكم حول آليات التصدي لهذه الظاهرة، فكل الشكر وعميقه لكل من شارك من كافة الدول العربية في هذا الحوار، وعلى الرغم من اختلاف الآراء إلا أننا جميعاً نتفق على أهمية السعي لإيجاد حل جذري لهذه الظاهرة الخطيرة.

وقد توصلنا كاتحاد عربي للمدارس الخاصة بعد تحليل عميق لما طرحتموه من أفكار ومن خلال ما سمعناه منكم، إلى ملخص مفاده أن هذه الظاهرة بمقدورها أن تكون أداة لعكس التحوّلات العميقة في قيم مجتمعاتنا المعاصرة للأفضل، وأن تظهر ما هي التحوّلات المنشودة في منظوماتنا التعليمية، وأن تساند سعينا نحو التفوق الشخصي دون طغيان له على القيم الجماعية التي تؤسس لنسيج اجتماعي متماسك، فيتحول التعليم من خلالها إلى رحلة معرفية تحررية، تسهم في تشكيل وعي إنساني قادر على تجاوز حدود الذات نحو آفاق أكثر رحابة واستنارة، وتضع الأفراد في مكانة صحيحة في قلوب الآخرين، لا في صفوف المتفوقين في الفصول الدراسية وحسب.

ومن خلال ما سبق عرضه من تجارب العديد من الدول ومحاولاتها للتصدي لهذه الظاهرة، نستطيع أن نستشف ما يمكن أن نبني عليه أساساً لإيجاد حلول ومقترحات قد تؤتي أكلها من مثل؛ السعي لإصلاح التعليم العام، وتحسين جودة التدريس، وتدريب المعلمين بشكل مكثف وتمكينهم، وتوفير رواتب تنافسية تجذب الكفاءات، واعتماد مناهج تعزز الفهم النقدي والإبداعي وحل المشكلات بعيداً عن المناهج البنكية، وتجهيز فصول دراسية أقل ازدحاماً، وتزويدها بموارد تعليمية حديثة، والعمل على توفير منصات تعليمية مجانية حكومية تعمل على تقديم شرح تفاعلي للمناهج، واعتماد التقييم المستمر للمهارات لا الاختبارات المرهقة، والابتعاد عن التركيز على النتائج الرقمية، وتقليل الضغوطات الناجمة عن كثرة الواجبات المنزلية، من خلال التركيز على إنجاز أكبر قدر للتعليم داخل الفصول المدرسية، وتبني معايير تعليمية تعكس الفهم الحقيقي للمواد، فضلاً عن ضرورة التأكيد على أن النجاح في الاختبارات والحصول على أعلى المعدلات ليس هو الطريق الوحيد لبناء مستقبلٍ مشرقٍ، فهناك ما هو أهمّ ألا وهو امتلاك الأفراد للمهارات القيادية والقيم الإنسانية التي هي أساس تحديد كينونتنا الإنسانية وتأثيرنا في الآخرين، وليست مجرد مكملات للتحصيل العلمي.

أما فيما يتعلق بالمراكز الثقافية المعنية بتقديم الدروس الخصوصية، فقد وجب حصولها على التراخيص والموافقات اللازمة من الجهات ذات الاختصاص، مع فرض ضوابط على الأسعار، والتأكد من أن من يمارس مهنة التدريس الخصوصي هو من حملة شهادات علمية في تخصصات ذات صلة، وليس كما يظهر في بعض الحالات التي يكون فيها المدرسون أشخاصاً لا ينتمون لحقول التربية والتعليم، ولكن إصرار الأهل على إلحاق أبنائهم بهذه الدروس تجعلهم من المقبولين لممارسة هكذا دور غير رسمي.

كما يجب القيام بحملات توعية للأهالي بمخاطر الاعتماد المفرط على الدروس الخصوصية، نظراً لما يقع على عاتقهم من دور محوري وفاعل في التصدي لهذه الظاهرة، وغرس قيمة الاعتماد على الذات في التعليم لا على المساعدة من المعلمين الخصوصيين، كما يقع على عاتقهم شأن المتابعة الحثيثة لأبنائهم أثناء مسيرتهم التعليمية، وإدراك الفجوات في تأسيسهم قبل تفاقمها وخروجها عن سيطرتهم.

ومن جانبنا كاتحاد عربي للمدارس الخاصة فإننا نرى بأن التصدي لظاهرة الدروس الخصوصية يتطلب رؤية شاملة تجمع بين الإصلاح التربوي والاقتصادي والاجتماعي، ونؤمن بأنه لا يمكن تحت أي ظرف من الظروف محاربة ظاهرة الدروس الخصوصية والقضاء عليها تماماً إلا من خلال الاعتراف بوجودها ووجود تقصير في أداء منظومة التعليم وجودته، لذلك فإن التعامل مع هذه الظاهرة لابد أن يكون من منطلق واقع يستوجب تعاون الأسرة والمنظومة التعليمية بكافة عناصرها.

وها هو ذا الاتحاد العربيّ للمدارس الخاصة يضمّ صوته ويؤيّد ما أورده عضو مجلس الشورى العمانيّ الشيخ أحمد بن سعيد البلوشي، حول موضوع الدّروس الخصوصية والتّصديّ لها، من خلال إنشاء "ميثاق شرف التّعليم" وتضمينه في بنود عقود العمل، كخطوة أولى ستكون تحوّلاً جذرياً نحو إلغاء الدّروس الخصوصية في المنازل، بحيث يتضمّن أداء اليمين لأولئك الذين ينخرطون في العملية التّعليميّة، وأنّ يلتزموا بلوائح وأنظمة المؤسّسة التّعليميّة بما فيها منعهم من القيام بإعطاء دروس خصوصيّة مدفوعة خارج إطار المنظومة الرّسميّة، على أنّ تسنّ قوانين لتجريم نشاط الدّروس الخصوصية ووضع عقوبات رادعة للمخالفين.

وفي الوقت نفسه نشجّع المدارس القيام بإعطاء صفوف مساندة لطلبتهم، تتضمن تقديم دروس تقوية للطلّبة، بطريقة رسميّة وممنهجة، تحت إشراف المدرسة وضمن قوانينها وأنظمتها، مع ترك حريّة التّنفيد وآليّاتها للمدارس وفقاً لما يتلاءم مع بيئتها وخصوصيّتها، فقد يقوم كلّ معلّم بإعطاء هذه الدّروس وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامّة، وبذلك تعود للمنظومة التّعليميّة سيطرتها وهيبتها، بعد أن تراجعت الثقة فيها، إذ إنّ تقرير اليونسكو لعام 2022 قد كشف عن أنّ 74% من الطلبة العرب يرون أنّ الدروس الخصوصية أكثر فائدة من المدرسة، لذلك نحن بحاجة لخطوة تقوم بمساعدة المدرسة على فرض قوانينها الخاصة على هذه الظاهرة، مقصية لسلبيّاتها، مستفيدة من إيجابيّاتها.

وفي الختام،

فإنّ مبادرة " ميثاق شرف المهنة " قد تكون أولى خطوات التّمهيد للحلّ النّاجع الذي تبحث عنه بقيّة الدول العربيّة، وقد تتبنّاه للتّصدّي لهذه الظّاهرة، لما تحمله من فوائد جمة منها تقليل الضّغط الماليّ على الأسر، وتقليل الحاجة إلى البحث عن دروس خصوصيّة، وفي حال تنفيذ هذه الفكرة من خلال تعاون ودعم جميع المعنّيين، فإنّ ذلك من شأنه إعادة الثّقة للأسر في قدرة المدرسة على تلبية احتياجات أبنائهم، و يقينهم بأنّ ذلك سيوفّر يوماً منتظماً لأبنائهم عوض تضييع الوقت في الانتقال بين المدرسة والدّروس الخصوصية، ويخفّف من الإرهاق البدنيّ والذهنيّ لهم، وهنا تتجلّى النتيجة الأسمى، ألا وهي التزام الطلبة بالحضور إلى الدوام المدرسيّ، ممّا يعني في المحصلة إيجاد حلّ في الوقت ذاته لظاهرة الغياب المدرسي الذي سبق وتحدثنا عنها في مقال سابق، إلى جانب تأكيد فكرة كون التعليم بوابة المستقبل المشروط وجوده وتقديره على أسس من العدل والاخلاق والمساواة والأمانة، فنحن بحاجة لتعليم يصنع قادة في الحياة الواقعيّة ملهمين لغيرهم، ينيرون الدرب لغيرهم، يمتلكون قيماً تصلح من حالهم وحال مجتمعهم، لا مجرد عباقره خلف مكاتب وأبواب مغلقة، فإنّ كانت الدرجات والعلامات تحدّد مستويات الطلبة في الامتحانات المدرسيّة، فإنّ القيم والمهارات القياديّة تحدّد مستوى الأفراد في امتحانات الحياة، فليكن لسان حالنا رافضاً للدروس الخصوصية، ومؤيِّداً للمهارات والقيم الإنسانيّة.